اثبات جريمة الزنا بالوسائل الالكترونية الحديثة
دراسة فقهية تطبيقية على القانون السعودي

د. ساميه صالح دخيل الله الثبيتي

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة أم القرى

الملخص

هدف البحث إلى بيان كيفية إثبات جريمة الزنا في الشريعة الإسلامية ومن خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة. واعتمد البحث في تحقيق الأهداف على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي.

وقد خرج البحث بعدد من النتائج، من أهمها: أنّ الشريعة الإسلامية حددت طريقتين لإثبات جريمة الزنا، هما: الشهادة والاقرار.

كما أظهرت نتائج البحث أنَّه يمكن إثبات الزنا من خلال الوسائل الإلكترونية والرسائل والمحادثات والمقاطع الصوتية التي يتم تبادلها عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، كالفيسبوك وتويتر والانستغرام، وغيرها.

وأوصى البحث بعدد من التوصيات، منها: التوعية حول خطورة جريمة الزنا وعقوبتها الشديدة في الدنيا والآخرة، واستشعار الرقابة الذاتية والالهية، وغض البصر عن المحرمات.

الكلمات المفتاحية: الزنا، الاثبات، المعلوماتية ،الاتصال .

مقدمة البحث ومشكلته :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

يعد فعل الزنا من الأفعال التي تمس الجانب الديني والجانب الأخلاقي والاجتماعي وتنتهك الحرمات والاعراض، وتؤدي إلى اختلاط الانساب، وتهدم الاخلاق والفضيلة في المجتمع(١).

لذا حرّم الله عزوجل فعل الزنا واعتبره فاحشة من الفواحش، وحذّر الناس من ارتكابه أو حتى الاقتراب منه ببعض الأفعال، بل ووضع له عقوبة كبيرة وعظمية في الدنيا والآخرة(٢)، فقال سبحانه: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ (٣)، وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ (٤).

وعملت الشريعة الإسلامية على حماية أعراض الناس من الخوض فيها أو اتهامها بجرائم مخلة كجريمة الزنا، فأوجبت الشريعة إثبات هذه الجريمة قبل إيقاع العقوبةبالشخص المتهم

---

(١) ينظر: جريمة الزنى بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية: دراسة مقارنة. إيناس محمد البهي سلامة. ص ٤.

(٢) ينظر: حجية القرائن في إثبات الزنا في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية. سانية سيوشه. ص ٣٩-٥٠، ص ١٤.

(٣) سورة الاسراء الآية: ٣٢.

(٤) سورة الفرقان الآيتين: ٦٨ – ٦٩.

بالزنى؛ حماية للأعراض وصونا للمجتمعات المسلمة من الشائعات التي تروج ضد المسلمين والمسلمات بالقذف، ولم يقتصر إثبات جريمة الزنا فقط على الشريعة الإسلامية، بل أصبحت ممكنة الاثبات من خلال الوسائل الطبية والوسائل التكنولوجية الحديثة[1].

(للزاني المحصن)؛ ولأنّ هذه الجريمة تتمتع بسمات خاصة تميزها عن غيرها من الجرائم الأخرى، فلم توجب الشريعة الإسلامية إيقاع العقوبة بالشخص المنسوب إليه تهمة الزنا إلا إذا تمّ إثباتها بالشهادة والاقرار[2].

إلا أنه ومع التطور الطبي والتكنولوجي أصبح بالإمكان أن يتم إثبات جريمة الزنا بعدد من الوسائل الطبية، أو من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة، حيث أصبح بالإمكان إثباتها طبيا من خلال الفحوص الوراثية أو تحليل البصمة الوراثية[3]، وبالأشعة غير المرئية(الأشعة فوق البنفسجية) والطب الشرعي[4]، وإثباتها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي إلكترونيا[5].

---

(1) ينظر: وسائل إثبات جريمة الزنا: دراسة فقهية. رمضان عبدالله الصاوي ص ٤٠.

(2) ينظر: الزنا بين الشريعة والقانون. أسماء بوكحيط ص٥

(3) القضايا المرتبطة بالجرائم الجنسية دراسة تحليلية لاستخدام تقنيات البصمة الوراثية كقرائن مادية في الجرائم الجنائية. ابراهيم صادق الجندي ،مؤتمر القرائن الطبية المعاصرة وآثارها الفقهية (البحوث العلمية) ،(ص ٨٧٧ – ٩٥٨ ١٣). ص٨ ٣.

(4) الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي. آمال عبدالرحمن بيومي حسن ص٣٢-٧ ١٠.

(5) الإثبات في الدعاوى الجزائية بالتقنيات الحديثة. المعهد القضائي الأردني،ابراهيم أبو شما محكمة الجنايات الكبرى. ص٩.

حيث تتمثل **مشكلة البحث** في توضيح الأدلة الحديثة في مجال الإلكترونيات في إثبات جريمة الزنا بصفة خاصة، وفي إثبات جريمة الزنا بالاستناد إلى أدلة الشريعة الإسلامية بصفة عامة.

وبناء عليه، سأناقش موضوع **اثبات جريمة الزنا عن طريق وسائل التواصلالحديثة.**

أسئلة البحث

السؤال الرئيسي: كيف أثبتت وسائل التواصل الحديثة جريمة الزنا؟

ويتفرّع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١- كيف عرّفت الشريعة الإسلامية جريمة الزنا؟

٢- ما هي الأدلة التي استندت إليها الشريعة الإسلامية في تحريم جريمة الزنا؟

٣- كيف أثبتت الشريعة الإسلامية جريمة الزنا؟

٤- كيف يمكن إثبات جريمة الزنا من خلال الوسائل الالكترونية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

١- توضيح ماهيةجريمة الزنا في الشريعة الإسلامية

٢- البحث في الأدلة التي استندت إليها الشريعة الإسلامية في تحريم جريمة الزنا.

٣- بيان كيفية إثبات الشريعة الإسلامية لجريمة الزنا

٤- البحث في كيفية إثبات جريمة الزنا من خلال الوسائل الالكترونية.

أهمية البحث

يستمد موضوع البحث أهميته من أهمية إثبات جريمة الزنا وبيان الأدلة التي اعتمدت عليها الشريعة الإسلامية في الاثبات، في مقابل بيان أهمية استخدام الوسائل الإلكترونية

الحديثة في اثبات جريمة الزنا، حفاظا على أخلاقيات المجتمع والعرض والشرف. كما تكمن أهمية البحث في أنه سيكون ذو إفادة وإضافة علمية للأبحاث والدراسات ذات الصلة بموضوعه.

أهداف البحث:

- التعرف على معنى الزنا وحكمة.
- التعرف على معنى وسائل التواصل.
- بيان رأي الشرع في حجية الوسائل الالكترونية في اثبات الزنا.

الدراسات السابقة :

لم أطلع في حدود بحثي على دراسة مستقلة عن اعتبار وسائل التقنية الحديثة دليل من أدلة اثبات جريمة الزنا وإقامة العقوبة على الجاني بعد اعتبارها ، وإنما هي مقالات منشورة على صفحات الانترنت ما بين مؤيد ومعارض لاعتبار حجيتها.

حدود البحث:اقتصر البحث على حكم اثبات الزنا بوسائل التواصل ولم اتعرض لأي أدلة معاصرة أخرى الشبكات الرقمية.

منهج البحث

سأعتمد بعون الله في تحقيق أهداف البحث على المنهج الوصفي في تعريف مصطلحات البحث في اللغة والاصطلاح، والمنهج التحليلي لتحليل كيفية إثبات جريمة الزنا من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة، كما سأعتمد على المنهج الاستقرائي؛ لاستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية التي دّلت على تحريم فعل الزنا وكيفية إثباته. وقد قسمت البحث على النحو التالي:

المبحث الأول : مصطلحات البحث وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: تعريف الاثبات لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: تعريف الزنا لغة واصطلاحا.

المطلب الثالث:وسائل التواصل الاجتماعية لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني: ادلة تحريم الزنا وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأدلة من الكتاب

المطلب الثاني : من السنة

المطلب الثالث : من الاجماع.

المبحث الثالث: طرق اثبات الزنا في الشريعة الإسلامية وفيه ثلاثة مطالب .

المطلب الأول: أركان جريمة الزنا

المطلب الثاني: اثبات الزنا بالشهادة.

المطلب الثالث: اثبات جريمة الزنا بالإقرار

المبحث الرابع الطرق المعاصر في اثبات الزنا وفيه مطلبين :

المطلب الأول: اعتبار وسائل التواصل من أدلة الاثبات

المطلب الثاني: عدم اعتبار وسائل التواصل كدليل اثبات جنائي

الخاتمة :النتائج ـ التوصيات.

المبحث الأول

مصطلحات البحث

المطلب الأول: تعريف الاثبات لغة واصطلاحاً

أولاً: الاثبات في اللغة

تشتق كلمة الاثبات من مادة ثبت ثباتا وثبوتا، والثبوت هو الاستقرار، ويقال: ثبت في المكان أي أقام فيه، ويقال: فلان ثابت القلب وثابت القدم ؛ أي أنه ثبت وتثبيت، ويقال : أثبت الشيء؛ أي أقره وعرفه حق المعرفة ، كما يقال: أثبت الكتاب؛ أي أقام الحجة فيه، فهو عند اهل اللغة يدل على تأييد الحقيقة، أي دليل[1].

وتأتي بمعنى التحقيق والتصحيح كما في قوله تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[2].

ثانياً: الاثبات في الاصطلاح

يأتي تعريف الاثبات في الاصطلاح عند فقهاء المسلمين على معنيين، عام وخاص، أما المعنى العام فيدل على إقامة الحجة على الاطلاق في حق أو حدث ما قبل النزاع أو بعده، وبغض النظر إذا كان ذلك أمام القاضي أو غيره[3].

---

(1) مجمع اللغة العربية (ت ١٤٢٥هـ). المعجم الوسيط، ص ٣.

(2) سورة الرعد [الآية ٣٩].

(3) ينظر: وسائل الاثبات في الشريعة الاسلامية، محمد مصطفى الزحيلي، ص ٢٢ – ٢٣.

أمّا الاثبات في معناه الخاص فيشير إلى إقامة الحجة أو الدليل امام القاضي بالاستناد إلى الأساليب التي أباحتها الشريعة الإسلامية في حق أو حدث يترتب عليهما أثر شرعي[1].

المطلب الثاني: تعريف الزنا لغة واصطلاحاً

أولا: الزنا في اللغة :تشتق كلمة الزنا في اللغة من الفعل (زَنا)، ورأى (ابن منظور) أنّ كلمة الزنا تدل في لغة أهل الحجاز على القصر والمد، فالمقصور هنا: زنى الرجل يزني زنا من قبيل المقصور[2]، كما تأتي بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾[3].

كما وتؤدي كلمة الفاحشة والمسافحة نفس معنى الزنا، حيث ذكر (ابن منظور) أنَّ (ابن الاثير) قال "وكثيرا ما ترد الفاحشة بمعنى الزنا، ويسمى الزنا فاحشة"[4]، وأكّد (الجوهري)[5] على ذلك.

أمّا (الفراهيدي) رأى أنَّ المسافحة تدل على الإقامة مع امرأة على فجور بدون زواج صحيح، ويطلق على ابن المرأة البَغِيْ (ابن المسافحة)[6].

---

(1) ينظر: موسوعة القواعد الاسلامي محمد أبو زهرة ج 2 ص 613.

(2) لسان العرب، ابن منظور ج 14 ص 263.

(3) سورة الاسراء الآية: 32.

(4) لسان العرب، ابن منظور ج 8، ص 96.

(5) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، حرف الفاء.

(6) العين، الفراهيدي ص 430. ابن منظور لسان العرب ج 14 ص 93 مادة زنا

ثانياً: الزنا في الاصطلاح

عرّفت الشريعة الإسلامية (الزنا) من خلال المذاهب الأربعة، بحيث عرّفه **المذهب الحنفي** بأنه" وطء مكلف ناطق طائع في قُبُل مشتهاه، خال عن ملكه وشبهته في دار الإسلام أو تمكينه من ذلك أو تمكينها"[١].

أمّا **المذهب المالكي** فعرّفه بأنه:" وطء مكلف فرج امرأة لا ملك له فيه تعمدا، او هو كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهة ولا ملك يمين"[٢].

وقال (النووي) أنَّ الزنا يدل على" إيلاج الذكر بفرج محرّم لعينه خالٍ عن الشبه مشتهي يوجب الحد، او إيلاج قدر من الحشفة من الذكر في فرج محرم يشتهى طبعا لا شبهة فيه"[٣].

أمّا المعنى المراد من الزنى في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هو كما بيّنه (أبو زيد) بأنه وطء امرأة بدون زواج شرعي[٤].

---

(١) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط٢، ج٥، ص١٠. شرح فتح القدير، ابن الهمام، ج٤، ص١٤٠، العناية على الهداية، المرغيناني، ج٤، ص١٤٠

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، ط٥، ج٢، ص٣٤٢. تشريع الجنائي في الإسلام مقارنا بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة

(٣) تشريع الجنائي في الإسلام جزء ٢ صفحة ٣٤

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي، ج١٠، ط٢، ص٨٦، الشربيني، المنهاج، ج٤ ص١٤٣، وينظر مغني المحتاج.

(٥) الحدود والتعزيرات عند ابن القيّم، بكر أبو زيد، ط٢. السعودية: دار العاصمة. ص ٩.

ورأى (الزيلعي) أنَّ الزنا يشير إلى ذلك" الوطء المكلف في قُبل المشتهاة عار عن ملك وشبهته عن طوع"[1].

في حين أنّ المذهب الحنبلي رأى أنَّ فعل الفاحشة سواء من القُبُل أو من الدبر يشير إلى الزنا وهذا القول الذي اتفق عليه (البهوتي)[2] و (مرعي)[3] و (ابن قدامة)[4]:

ومن الناحية القانونية يُعرّف الزنا بأنه: خيانة أحد الزوجين للآخر، على أن تكون العلاقة الرابطة بين الزوجين علاقة شرعية (عقد زواج شرعي)؛ لأنّه إذا لم يكن الشخص متزوجا لا يعتبر زانيا من وجهة نظر القانون[5].

المطلب الثالث تعريف وسائل التواصل لغة واصطلاحاً:

الوسيلة لغوياً: هي الجمع من الوسائل، وتدل على ما يتم استخدامه للتقرب للشيء، كما تأتي بمعنى المنزلة عند الملك، أو الدرجة، أو الرغبة أو القرابة[6].

تعريف وسائل التواصل اصطلاحاً: هي منصات أو تقنيات عبر الوب التي تسمح للناس بتشكيل قائمة من الأشخاص للتواصل مع بعضهم البعض، أو إنشاء المجموعات من أجل المشاركة بالمعلومات مع بعضهم البعض.[7]

---

(1) تبيين الحقائق، الزيلعي، ج3، ص176.

(2) الروض المربع، البهوتي، ج3، ص320.

(3) دليل الطالب، مرعي الحنبلي، ص330.

(4) المغني، المقدسي، ج10، ص145.

(5) جريمة الزنا في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، بدائع الفوائد، ج1، ص7.

(6) المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، ص487.

كما عرفت بأنها" المواقع والبرامج التي تعتمد على شبكة الإنترنت لتسهيل التواصل بين المستخدمين وتبادل المعلومات فيما بينهم من خلال أجهزة الكمبيوتر أو أجهزة الهواتف المحمولة.[1] [2]

الألفاظ ذات الصلة:

الشبكة المعلوماتية : ارتباط بين أكثر من حاسب آلي أو نظام معلوماتي للحصول على البيانات وتبادلها، مثل الشبكات الخاصة والعامة والشبكة العالمية (الإنترنت).

الجريمة المعلوماتية : أي فعل يرتكب متضمنًا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام.

الموقع الإلكتروني :مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد.

---

1) https://www.annajah.net

2) https://mawdoo٣.com.

المبحث الثاني

ادلة تحريم الزنا

حرّمت مصادر الشريعة الإسلامية المتمثلة بالكتاب والسنة والإجماع فعل الزنا على النحو التالي:

المطلب الأول: الأدلة من الكتاب

حرّم الله سبحانه وتعالى الفعل الفاحش سواء أكان ظاهر ا للعيان أم مخفيا عن الأنظار؛ أي أنه حرّم الزنا في السر والعلن[1]، فقال: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[2].

وقال: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[3].

وقال سبحانه: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾[4].

---

(1) تفسير ابن زمنين، محمد بن أبي زمنين ج 1، صـ 101، 120.

(2) سورة الأنعام [الآية: 151].

(3) سورة الأعراف [الآية: 33].

(4) سورة النور الآيتان: 2- 3.

وقال﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[1].

المطلب الثاني: من السنة

حرّمت السنة النبوية الشريفة فعل الزنا أو الاقتراب منه في كثير من الأحاديث، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال النبي ﷺ لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وهو مُؤْمِنٌ، ولا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وهو مُؤْمِنٌ، ولا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إلَيْهِ فيها أبْصارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُها وهو مُؤْمِنٌ"[2].

وعن عائشة – رضي الله عنها– أنّ رسول الله ﷺ قال:" يا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ واللَّهِ ما مِن أحَدٍ أغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أوْ تَزْنِيَ أمَتُهُ، يا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ واللَّهِ لو تَعْلَمُونَ ما أعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا ولَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا"[3].

المطلب الثالث: من الاجماع

يعتبر الإجماع مصدرا أساسيا من مصادر الشريعة الإسلامية بعد الكتاب والسنة، ويكون ذلك في الأمور التي دلّت عليها مصادر الشريعة بالضرورة: كالصلاة، والزكاة، والحدود، وغيرها، وقد اجمع الفقهاء المسلمين على تحريم فعل الزنا، حيث قال (الإمام أحمد) في ذلك:"

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٣٥.

(٢) صحيح البخاري، (ح) رقم: ٢٣٤٣.

(٣) صحيح البخاري، (ح) رقم: ٦٣٣٧.

لا أعلم بعد القتل ذنبا أعظم من الزنا"[1]، استنادا لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾[2].

رأى (البهوتي) أنَّ الذي يجحد فعل الزنا أو أي شيء حرّمه الإسلام، أو جحد الحلال الذي لا خلاف فيه، أو جحد إحدى العبادات الخمسة بدون علم بحرمة هذا (عن جهل)، وجب عليه أن يرجع عما يفعله، أما إذا كان عارفا بحرمتها وبقي مصرا على جحدها ولم يرجع إلى الصواب، فيصبح كافرا؛ لأنه يعاند ويجحد ما جاءت به مصادر الشريعة الإسلامية الثلاث (الكتاب، السنة والاجماع)[3].

وبيّن (النيسابوري) أنّ فقهاء المسلمين أجمعوا على أنّ الزنا يأخذ حكم (التحريم)، وأنّ عقوبته هي الجلد للبكر بسوط ، وأنه يوجب الرّجم حتى الموت على الزاني المحصن بزواج صحيح، كما أجمعوا على أنَّه إذا اعترفت المرأة بالزنا وهي تحمل في رحمها جنينا لا تطبق عليها عقوبة الرجم حتى الموت إلى ان تضع حملها[4].

أمّا (النووي) رأى أنّ الانسان الذي لا يستحرم فعل الزنا أو شرب الخمر ويبيحه يكونُ جاحدا ومرتدا عن الإسلام، حيث قال:" الجاحد عند أهل الله من أنكر شيئا سبق اعترافه

( ) منار السبيل، ابن ضويان، ج ٢، ص ٣٣٠.

( ) سورة الإسراء الآية: ٣٢.

( ) الروض المربع، البهوتي، ج ٣، ص ٣٣٩.

( ) الإجماع، النيسابوري، ج ١، ص ١٢٤.

به... فمن جحد تحريم الزنا أو الخمر أو نحوهما من المحرمات المجمع عليها، فإن كان مما اشتهر واشترك الخواص والعوام في معرفته، كالخمر والزنا فهو مرتد"[1].

في حين أنّ (الحجاوي) رأى أنّ الجاحد في تحريم فعل الزنا أو أي من الأفعال التي حرّمتها الشريعة الإسلامية عن جهل منه فيتم تعريفه بأنه حراماً، أمّا الجاحد عن علم بحرمتها يكون كافراً[2].

المبحث الثالث

طرق اثبات الزنا في الشريعة الإسلامية

المطلب : أركان جريمة الزنا في الشريعة الإسلامية

بيّنت الشريعة الإسلامية أنه ليتم إثبات جريمة الزنا، لا بدّ وأن تتضمن ركنين، هما:

١. ركن الوطء المحرّم

يدل ركن الوطء المحرّم على إدخال العضو الذكري في فرج المرأة (كالميل في المكحلة)، حيث اكتفت الشريعة بأن تغيب الحشفة على الأقل في الفرج حتى يقع فعل الزنا، فلا يشترط أن يكون منتشرا في الفرج، كما لم تشترط أن يتم الانزال، بل اكتفت فقط بتحديد فعل الزنا بمجرد دخول العضو في الفرج؛ استنادا إلى القاعدة العامة للوطء المحرّم التي تفيد بأنّ فعل الزنا يقع في غير الملك (غير الحلال)، لذا توجب العقوبة على كل من يفعل ذلك، باستثناء

---

(١) المجموع، الذهبي ج ص٥٣ ١.١

(٢) زاد المستقنع، المقنع ٣ ٢.٢

الذين لديهم مانع شرعي من العقوبة[1].

٢. ركن تعمُّد الوطء

يعتمدركن الوطء المتعمّد على نيّة الزاني والزانية في ارتكاب فعل الزنا؛ أي أنّه تطبق عليهما عقوبة الزنا إذا تمّ إثبات تعمدهما لارتكاب الفاحشة؛ أي أنّ الزاني كان على علم أنّ المرأة التي زنى بها ليست حلاله بعقد زواج شرعي ومع ذلك فعل بها الفاحشة، وهذا ينطبق على المرأة الزانية كذلك[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشريعة الاسلامية لا تُسقط عقوبة الزنا عن الجاهلين بحكم تحريمه؛ استنادا إلى عدم احتجاج الإسلام بجهل الأحكام، إلا أنها تستثني من ذلك الأفراد الذين دخلوا الإسلام حديثا، او الأشخاص المرفوع عنهم القلم؛ كالمجنون مثلا، ومن ثمّ ينعدم هنا ركن تعمُّد الوطء[3].

المطلب الثاني: طرق إثبات جريمة الزنا الشرعية

أولاً: الطرق المأثورة

تظهر أهمية إثبات جريمة الزنا في الشريعة الإسلامية في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾[4]. وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ

---

(١) جريمة الزنا في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، عبد الخالق النواوي، ج١، موسوعة السياسة، ص ٣١.

(٢) الموسوعة السياسية، عبد الخالق النواوي، ص ٣٦-٣٣.

(٣) التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، ج ١ ص ٤٣٠.

(٤) سورة الحجرات الآية: ١٢.

فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾[1].

وقدأجمع الفقهاء الشريعة الإسلامية على إثبات جريمة الزنا من خلال دليلين، هما: الشهادة، والإقرار.[2]

١/ الشهادة في إثبات جريمة الزنا

اتفق الفقهاء على أن الزنا يثبت بالشهادة، فالشهادة ثابته في مصادر الشريعة الإسلامية الثلاثة (الكتاب، والسنة، والاجماع)، ففي الكتاب قال تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ ﴾[3]، وقوله: ﴿ وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ﴾[4].

كما أثبتت الشهادة في السنة فيما روي عن الأشعث بن قيس: - رضي الله عنه - قال: كان بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: " ن حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان"[5].

---

(١) سورة الحجرات الآية: ٦.

(٢) الإجماع جزء ١ صفحة ٦٥

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٨٢.

(٤) سورة النساء الآية ١٥.

(٥) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٠١٣، ص٨٨٩.

أمّا في الإجماع، أجمع أهل العلم (من أصحاب رسول الله ﷺ) على ثبوت الشهادة؛ لأنّ الحاجة تقتضي الفصل بين الناس في التجاحد.[1]

المطلب الثاني: إثبات جريمة الزنا بالإقرار

يدل الإقرار على الاعتراف بالشيء[2]، أو شهادة المرء على نفسه[3]، فالإقرار مشروع في الكتاب في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾[4]، وفي السنة فيما ثبت في الصحيحين قول النبي ﷺ في حديث العسيف" واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإنِ اعترفت فارجمها"[5]. على حجيته؛ لأنه خبر يصدر عن صدق لعدم التهمة[6].

ويشترط للإقرار بجريمة الزنا أن يكون المقر بها:

فكما أسلفنا بأنه لا تقبل شهادة المرفوع عنهم القلم كالمجنون والمعتوه، ولا يصح الاخذ باعتراف الصبي أو غير البالغ؛ قال السبكي في شروط الإقرار بالزنا:"صحة الصيغة وإمكان

---

(1) المغني على مختصر الخرقي، لابن قدامة، ج ط ص٨ ٣.

(2) المقنع ط باح لبلغ ص٥٧ ٢. ٢

(3) زاد المحتاج بشرح المنهاج كـ وجـ ص٦٩ ٢.

(4) سورة النساء الآية ١٣٥. ٤

(5) أخرجه البخاري كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا ص٩٤ ١٢ ٢.

(6) إثبات جريمة الزنا في الشريعة والقانون محمد حمدي، وربيع ربيعي مرجع سابق ص ٣٠.

المقر به ورشد المقر "[1] بحيث يكون المقر بفعل الزنا قادرا على الوطء، وأن يكون سليما ولديه آلة الوطء.

ويشترط في الإقرار عدم التلجئة في نفاذه . يشترط ألا يكذب ظاهر الحال والشرع الإقرار في صحته [2] امّا المرأة، فلا يؤخذ باعترافها إذا كانت رتقاء، او غير قادرة على الوطء، فيجب أن تكون غير رتقاء وغير عذراء[3].

١- **أن يتّسم الإقرار بالصحة**؛ أي أن يكون الاعتراف مبيّنا لحقيقة فعل الزنا الموجب للحد، ويكون ذلك من خلال استفسار القاضي عن طبيعة ذلك بشكل دقيق، كالاستفسار عن مكان الوطء[4].

المبحث الرابع اثبات الزنا عن الوسائل الالكترونية

إنَّ وجود مواقع التواصل الاجتماعي في كل مكان، وفي جميع الأوقات، وحجم المعلومات الشخصية التي تحتويها هذه المواقع، يجعل منها مصدرًا خصبًا وغنيًّا للأدلة المحتملة التي يمكن أن تُستخدم في الإجراءات الجنائية.

ولا خلاف بين الفقهاء في أن الشرع علق ثبوت الحدود بالبيان المتناهي، وهي الشهادة والإقرار والقرينة القوية على الرأي الراجح والوسائل الرقمية تعتبر في العصر الحالي من

(١) فتاوى السبكي جزء ١ صفحة ٣٧٥

(٢) درر الحكام شرح مجلة الأحكام جزء ٤ ص ٨

(٣) إثبات جريمة الزنا في الشريعة والقانون، محمد حمدي، ورقة بحثية منشورة، ص ٢٣.

(٤) إثبات جريمة الزنا في الشريعة والقانون، محمد حمدي، ورقة بحثية منشورة، ص ٢٣.

الأدلة القوية على الاثبات :

المطلب الاول:اعتبار وسائل التواصل كدليل اثبات جنائي

حرّم الإسلام على الذكر والانثى أن يقيموا علاقات غرامية خارج الإطار الشرعي؛ لأنها وسيلة تقرب للفاحشة أو للزنا، استناداً لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعۡ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ [1].

كما امرهم أن يتجنبوا ذلك في قوله: قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾[2]

وفي وقتنا الحالي أصبح الزنا يتعدى أرض الواقع فأصبح يمارس من خلال المواقع الافتراضية،ووسائل التواصل لرقمية، إمّا بالإشباع الجنسي بالتعري أمام شاشة الكمبيوتر، أو بالمحادثات الإلكترونية بين الجنسين المكلفين وما يترتب عليه من ممارسات شاذة ومنحرفة

---

[1] سورة النور[الآية: ٢١].

[2] سورة النور[الآيتين: ٣٠ ٣١]. ٢

ومحرّمة[1]، استناداً لقول الرسول ﷺ: "إِنَّ اللهَّ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لاَ مَحَالَةَ ، فَزِنَا العَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا اللِّسَانِ المَنْطِقُ ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي ، وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُكَذِّبُهُ"[2].

كما تتمثل صور الزنا الإلكترونية في إقامة العلاقات المحرمة بين الجنسين عن طريق تبادل الرسائل الإلكترونية من خلال البريد الإلكتروني، أو مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وسناب شات ، وتيك توك ،واتس آب، تويتر، انستغرام وغيرها، أو قد يحدث الزنا الإلكتروني من خلال سماع كلام يحتوي على زنا أو مشاهدة الصور الإباحية والأفلام المتاحة على شبكة الانترنت أو، التي تصل بمن يشاهدها إلى مرحلة الاستمناء أو العادة السرية[3]

تحرير المسألة:

لم يختلف الفقهاء المعاصرين فيأن عقوبة الزنا هي الجلد مع التغريب لغير المحصن والرجم للزاني المحصن كما بينتهسابقا في حكم جريمة الزنا لكنهم اختلفوا هل يعاقب عقوبة تعزيرية على ما يسمى بالزنا الالكتروني واعتبار وسائل التواصل من أدلة اثبات جريمة الزنا على رأيين:

---

(1) الانحرافات الجنسية عبر الانترنت: دراسة فقهية مقارنة، د. جلال ابراهيم، بحث مجلة الدراية، ص ٢١٤-٢٢٩.

(2) صحيح مسلم بشرح النووي: باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، (ح) رقم: ٦٥٧٠.

(3) الانحرافات الجنسية عبر الانترنت: دراسة فقهية مقارنة، د. جلال ابراهيم، بحث مجلة الدراية، ص ٢٢٩.

القائلين بحجية وسائل التواصل:

وهو رأي نظام العقوبات في القانون السعودي والقانون المصري ومعظم القوانين العربية والعالمية حيث قالوا بجواز إقامة العقوبة واعتبار مواقع التواصل الاجتماعي من أدلة الاثبات.وسأقتصر فقط على القانونين السعودي والمصري لأنها تعتبر جامعة لما ورد في القوانين الأخرى.

جاء في المادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية الرقمية.(١)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كلُّ شخص يرتكب أيًّا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

انشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها.(٢)

كما نص نظام الاثبات الجديد على اعتبار وسائل التواصل من أدلة الاثبات.

وجاء في نظام العقوبات المصري وبحسب المادة رقم ٢٧٦ من قانون العقوبات بأن رسائل الهاتف المحمول ووسائل التكنولوجيا الحديثة تعتبر من المكاتيب، وهي تثبت الواقعة فعلا وعقوبتها الحبس سنتين.(٣)

---

(١) نظام الإثبات في القانون السعودي https://laws.boe.gov.sa/

(٢) نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية https://laws.boe.gov.sa

(٣) قانون العقوبات المصري https://learningpartnership.org

وقال سلامة محمد المنصوري الباحث في القانون العام الإماراتي : بناء عليه، لا يجوز للقاضي أن يتوسع في قبول الأدلة غير المدرجة في إثبات جريمة الزنا، والتي حددتها الشريعة بأربعة شهداء، والحمل البين، وبما أنَّ القاضي يمتلك كامل الحرية في الحكم بالدعوى وفقا لقناعته الشخصية، فإنه يمكنه أن يأخذ بالإثبات الإلكتروني على وقوع جريمة الزنا[1].

وبناءً على ما سبق، يأخذ الزنا الإلكتروني نفس حكم الزنا في الواقع، وانه يدخل في مسألة الزنا المجازي، استنادا إلى أدلة التحريم في الكتاب والسنة والاجماع، ومن ثم تقع العقوبة على مرتكب الزنا الإلكتروني؛ لأنه قد فعل معصية لا حد فيها ولا كفارة (كالزنا المباشر) فيما دون الفرج وكشف العورات والاستمناء أو العادة السرية، حيث تتمثل هذه العقوبة في التعزير بالكلام، او التعزير بالحبس، أو التعزير بالنفي، او التعزير بالضرب[2].

المطلب الثاني : عدم اعتبار وسائل التواصل كدليل اثبات جنائي

القائلين بعدم حجية وسائل التواصل:

لا تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي من أدلة الاثبات وممن قال بذلك الشيخ صالح الفوزان والدكتور سعد الخثلان وهو رأي محكمة النقض بمصر رقم ٣٦١٠ لسنه ٦٥ ق.

حيث قال شيخنا الفوزان: لا يتخذ التصوير بينة ويحكم به على صاحب الصورة هذا لا يجوز.الإسلام مبني على الستر، وعلى درء الحدود ما استطاع الواحد أن يدرأها، مبني على

---

(1) ط يقوم بدأ الاقتناع القضائي بالدليل الالكتروني،سلامة محمد المنصوري رسالة ماجستير ،جامعة الإمارات العربية المتحدة ،كلية القانون قسم القانون العام ،الامارات العربية المتحدة. ص٦٨ – ٦٩.

(2) بدائع الصنائع، الكاساني ج ٣،ص٦٧

الستر وعلى حفظ الأعراض"[1]

وقال والدكتور سعد الخثلان حيث قال : ان التصوير بالفيديو لإثبات جريمة الزنا لا يجزئ عن الشهود الأربعة، وذلك لأنّ التصوير الآن يعتريه ما يعتريه من التزوير والتلبيس وتركيب الصور، قد أصبح هذا أمرًا متوافرًا، وأصبح بالإمكان تركيب صورة على صورة، فالآن محاكاة الأصوات، وتلبيس الصور أمر معروف، وفي مثل هذه لا يُعتمد عليه، فعقوبة الزنا عقوبة شديدة، إذا كان الزاني محصنًا ففيها الرجم بالحجارة حتى الموت، إذا كان غير محصن جلده مئة جلدة، وتغريبه سنة، وهذه لا تكون إلاّ بعد ثبوت هذا الحد، ولا يثبت إلاّ بالاعتراف، أو بأربعة شهود، وتحقق الشهود من أصعب ما يكون.[2]مدى جواز إثبات الزنا من خلال الرسائل الالكترونية في الوقت الذي يُعرف فيه الزنا بأنه حصول وطء في غير حل، ولهذا فإن الرأي مستقر في الفقه والقضاء على أن جريمة الزنا لا تقوم إلا بحصول وطء في غير حلال، فلا تقع بما دون ذلك من أعمال الفحش، كملامسة العورات والتقبيل، والأصل هو حرية القاضي الجنائي في إثبات وقوع الجريمة ونسبتها للمتهم من أي دليل يطمئن إليه[3].

وبناء عليه: ولإثبات جريمة الزنا من خلال الشبكة المعلوماتية، لا بدّ أن يكون محتوى الرسائل نفسها قاطعا على حدوث الوطء هذا بالنسبة للزوج الزاني، او الزوجة الزانية، أما الشريك لأحدهما في الجريمة فلا يجوز أن يثبت ضده أنه زاني بدون أن يكون هناك دلالة

---

(١) موقع الرسمي لمعالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان https://alfawzan.af.org.sa

(٢) موقع الإسلام سؤال وجواب https://islamqa.info/ar/answers

(٣) موقع الكتروني https://www.youm٧.com.

قاطعة على ذلك، كالمقاطع الصوتية والكتابات والاعترافات الصادرة منه بأنه مقر بفعلته بالوطء المحرم، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المقاطع الصوتية و الرسائل الإلكترونية تبلى مثلما تبلى الأوراق، أي أنه من الممكن أن يقوم الطرف الزاني وشريكه بحذف الرسائل التي تدينهما[1].

وترى الباحثةأنَّ عقوبة الزنا عقوبة مغلظة لاتقع بمجرد الشبهة ،ويكتفى فيه بالعقوبة التعزيرية التي يراها القاضي. ووسائل التواصل الاجتماعي المتمثلة بالفيسبوك، والواتس آب، وغيرها أوالرسائل المتبادلة بين الطرفين ليست دليلا قاطعا على حدوث جريمة الزنا، فيمكن أن تكون هذه المحادثات دلالة على علاقة مشبوهة فقط ، وبناءً على ما سبق، ونظراً لكون القانون لم يقيد القاضي الجنائي بدليل معين، فإن كل المواد المستخرجة من مواقع التواصل الاجتماعي، سواء تسجيلات أو صور أو فيديو أو غيرها تخضع لقواعد الإثبات الجنائي العادية ذاتها.

فلم تسمح الشريعة الإسلامية باتهام الآخرين بفعل الزنا إلا بوجود الركنيين السابقين (الاثبات)؛ لأنّ الإسلام دين ستر استنادا لما روي عن ابن عمر – رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ أنه قال بعد رجم ماعز:" اجتنبوا هذهِ القاذوراتِ التي نهى اللهُ تعالى عنها، فمنْ ألمَّ بشيءٍ منْها فليستترْ بسترِ الله، وليتبْ إلى الله، فإنَّه منْ يُبدِ لنا صفحتَه، نُقِمْ عليهِ كتابَ الله"[2].

ولأنَّ عقوبة الزنا نفسها عقوبة شديدة، فهي توجب الجلد للزاني البكر، والرجم حتى الموت للزاني المحصن، فبالإثبات ستتكمن الشريعة من حقن دماء الأبرياء من الزنا[3].

---

(1) انظر: قانون العقوبات المصري وقانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠١

(2) الموطأ، مالك الأصبحي ٢، (ح٢ ٥ ١، ص٨

(3) جريمة الزنا في الشريعة الاسلامية والسياحة والقوانين الوضعية ،أحمد محمد ودخيل الحربي ١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، احمده على التمام والتيسير وأسأل الله ان يتقبل مني هذا العمل.

هذا وقد توصلت فيه الى النتائج التالية:

١. اشترط الشرع أن يتم إثبات جريمة الزنا إما من خلال الشهادة أو بالإقرار.

٢. الإقرار يتطلب من المقر بفعل الفاحشة أن يكون بالغا عاقلا، وغير مجبر على الإقرار، ويتمتع بالصحة والقدرة على الوطء.

٣. الكشف عن الزنا وإثباته من خلال الرسائل والمحادثات المتبادلة خلال البريد الإلكتروني، أو مواقع التواصل الاجتماعي ، أو من خلال المقاطع الصوتية.

٤. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المقاطع الصوتية والرسائل الإلكترونية تبلى مثلما تبلى الأوراق، أي أنه من الممكن أن يقوم الطرف الزاني وشريكه بحذف الرسائل التي تدينهما.

٥.اعتبر القانون السعودي وسائل التواصل من أدلة الاثبات

التوصيات:

١. نشر المزيد من التوعية حول خطورة جريمة الزنا وعقوبتها الشديدة في الدنيا والآخرة.

٢. تجريم ما يبث على صفحات التواصل الاجتماعي من أفلام اباحية وتداولها بين الرجال والنساء ، والتي تسببت في إشاعة الفاحشة بين المؤمنين.

٣.ابراز الدور اللازم على هيئة الاعلام بمراقبة المحتويات الفاسدة الت تعج بها مواقع التواصل الاجتماعي.

٤.واستشعار الرقابة الذاتية والالهية، وغض البصر عن المحرمات، وعدم الاقتراب من بوادر الزنا، وأن يحرص الانسان على العفة من الحرام من خلال الزواج.